تأثير تطبيق النظام المحاسبي لمالي على كفاءة بورصة الجزائر (2010-2024)

the Financial Accounting System on the Efficiency of the Algerian Stock Exchange(2024-2010)

بوضياف صفاء *

جامعة الجزائر 3

boudiafsafa@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2025/07/30 تاريخ القبول: 2025/09/13 تاريخ النشر: 2025/11/22.

ملخص:

تهدف الدراسة لتحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير التقارير المالية (*IAS/IFRS*) على كفاءة بورصة الجزائر من سنة 2010 إلى 2024، حيث يفترض أن توفر معلومات مالية ذات جودة أي ذات خصائص نوعية تؤثر على كفاءة السوق المالي التي تظهر في المؤشرات الأساسية التالية: اتساع السوق، قيمة التداول، والرأسمال السوقي.

توصلت الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم ينعكس ايجابا أو شكل ملحوظ على كفاءة بورصة الجزائر؛ حيث أنه لم يلاحظ ارتفاع أو تطور إيجابي في عدد المؤسسات المسجلة في السوق المالي، قيمة التداول، والرأسمال السوقي.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي؛ بورصة الجزائر؛ كفاءة السوق؛ معايير التقارير المالية الدولية؛ جودة المعلومة.

تصنيف JEL : G14، G10.

Abstract:

This study seeks to examine the impact of implementing the financial accounting system, inspired by international financial reporting standards (IAS/IFRS), on the efficiency of the Algiers Stock Exchange over the period 2010–2024. It is assumed that providing high-quality financial information, i.e. characterized by its qualitative attributes, influence market efficiency, which is typically reflected in the following key indicators: market breadth, trading value, and market capitalization.

The findings reveal that the adoption of the financial accounting system did not translate into a positive or significant improvement in the efficiency of the Algiers stock exchange. No positive increase or progress was observed in the number of firms listed in the financial market, the trading value, or the market capitalization.

Keywords: Financial accounting system; Algiers stock exchange; market efficiency; international financial reporting standards; information quality.

JEL Classification: G14, G10.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

نظرا لاتساع ظاهرة العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية على بعضها وبغية تسهيل إجراءات انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، اصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية خيار استراتيجي إجباري وليس اختياري خاصة بالنسبة لدول النامية التي ترى أنها هي المخلص أو المنقذ لاقتصادها، إذ يفترض أن تكريس معايير المحاسبة الدولية يوفر معلومة مالية شفافة وذات جودة لها أثرين على السوق المالي، أولهما تسييري يمس جودة ونوعية القرارات المتخذة من طرف أصحاب المصالح : كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين الذين يتوقعون الحصول على معلومة تمكنهم من تقدير العوائد والمخاطر لتمكنهم من اتخاذ قرار الاحتفاظ أو بيع وشراء استثمارات جديدة وتقدير الأرباح الموزعة، الموردين والدائنين لتنبؤ بإمكانية السداد الديون والفوائد المترتبة عنها ....والأثر الثاني تأثيري يحدث بوجود آلية اتصال بين المؤسسة والمستثمر أو أصحاب المصالح مما يرفع من ثقتهم في السوق المالي وتزيد من حجم التداول ما يفعل من كفاءة السوق المالي وبالتالي يحقق نموا اقتصاديا.

الجزائر بدورها قامت بمواكبة هذا التطور وطبقت نظام محاسبي مالي منذ 2010 كخطوة لتحقق المزايا السالفة الذكر، وهنا نقترح الإشكالية التي تتمحور في التساؤل التالي:

ما طبيعة ا لأثر التأثير ي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائرخلال الفترة (2010-2024)؟

إن الاشكالية السابقة تضعنا أمام الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية؟
- ماهية الكفاءة المالية، وما علاقتها بمعايير المحاسبة الدولية؟
- هل يوجد أثر التأثيري لتطبيق النظام المحاسبي المالي منذ تطبيقه على كفاءة بورصة الجزائر؟

فرضية الدراسة: انطلاقا من الإشكالية السابقة نضع الفرضية التالية:

للنظام المحاسبي المالي أثر تأثيري إيجابي على كفاءة بورصة الجزائر خلال الفترة (2010-2024)

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي وتحديد مدى تقاربه مع معايير المحاسبة الدولية؛
- تحديد ماهية الكفاءة في السوق المالي وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية؛
- تحديد أثر التأثيري لتطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر من خلال اتساع السوق، سيولته، ورأسمال السوقي.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة من:

- الدور الهام الذي تلعبه الأسواق المالية في تحقق النمو الاقتصادي للبلد والذي لا تحقق إلا من خلال كفاءة السوق المالي ومنه وجب دراسة كل العوامل التي تؤثر فيها؛
- ضرورة تقييم أثر النظام المحاسبي المالي والحصول على تغذية عكسية عن تطبقيه من خلال كفاءة السوق المالي الجزائري.

متغيرات ومخطط الدراسة: يتم قياس كفاءة بورصة الجزائرالتي من المفروض أن تتأثر بجودة المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي منذ تطبيقه من خلال ثلاثة مؤشرات كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل 1: توضيح متغيرات الدراسة.

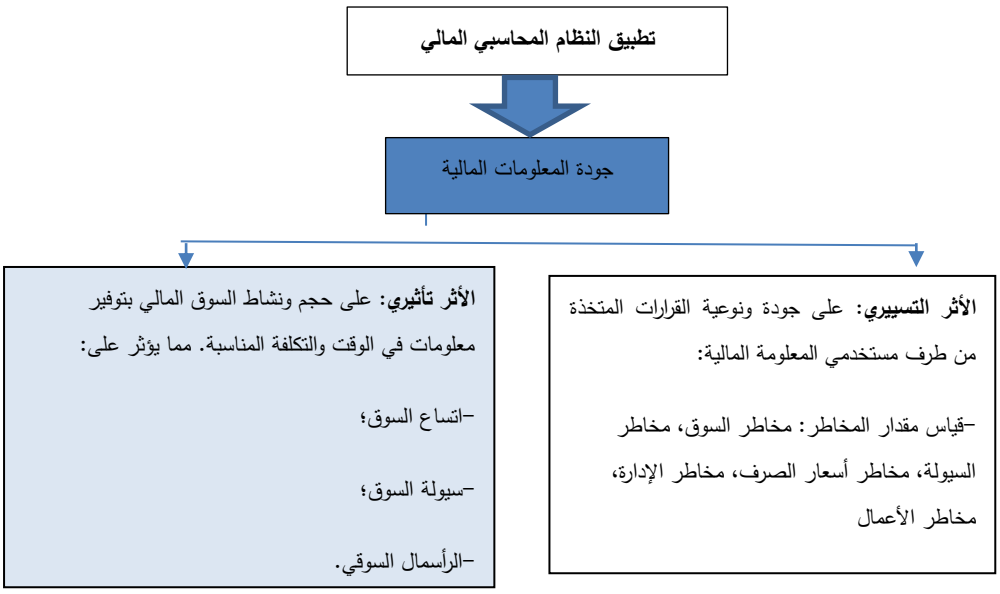

حدود ونطاق الدراسة الزمانية والمكانية: ستقيم الدراسة كفاءة البورصة الجزائر من خلال الأثر التأثيري لجودة المعلومات المالية على بورصة فقط؛ أي الأثر على حجم ونشاط السوق المالي بتوفير معلومات في الوقت والتكلفة المناسبة منذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي أي من 2010 إلى سنة 2024.

المنهج المستعمل في الدراسة: حسب طبيعة الموضوع الذي سيدرس؛ سيتم استعمال الأسلوب الوصفي التحليلي أولا لمعالجة وتحليل البيانات التي تعكس نشاط بورصة المالي الجزائري وكفاءته، وكذا في دمج الأفكار المجمعة من المراجع والدوريات.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد القادر دون ومحمد الهاشمي حجاج بعنوان:**

أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي 2012

هدفت الدراسة الى معرفة إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية والمحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي و التوافق مع معايير المحاسبة الدولية في تدعيم كفاءة و فعالية بورصة الجزائر؛ حيث توصلت أن النظام المحاسبي المالي أساس كفاءة الجزائر وترشيد القرار الاستثماري، لكن الفساد المالي والاقتصادي والبيروقراطية من أهم عوائق تطبيقه على أحسن وجه.

- **دراسة قدوري نورالدين والقري عبد الرحمان بعنوان:**

مقومات نجاح سوق الأوراق المالية-دراسة تحليلية لبورصة الجزائر (2012-2016)

هدفت الدراسة لتحديد المعايير الواجب توافرها لنجاح السوق المالي وزيادة كفاءتها، حيث توصلت أن الظروف الاقتصادية التي صاحبت انشاء البورصة وعدم اكتمال بنائها الهيكلي، وغموض النصوص التشريعية ساهم بشكل كبير في جمود حركةالاستثمار في بورصة الجزائر.

- **دراسة قنوش مولود ومزيود إبراهيم بعنوان: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر**

تناولت الدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير وتحقيق كفاءة وتحقيق كفاءة بورصة الجزائر باستخدام اختبار الأنماط الطارئة خلال الفترة 2012-2016، حيث توصلت إلى مستوى ضعيف لكفاءة بورصة الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- **دراسة مصطفى الرحال بعنوان: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على كفاءة الأسواق المالية**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تنشيط حركة أسواق المال ورفع مستوى كفاءتها، وذلك بالبحث في طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة على مستوى شركات المساهمة في بورصة الجزائر، من خلال الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة والتوجه نحو تبني نظام محاسبي مالي يستجيب لهذه المعايير، حتى يمكن تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والوثوق بها على الصعيد الوطني والدولي. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة جد وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، حيث أظهرت أن تبني النظام المحاسبي الماليميثل قوة دافعة ودعامة أساسية لإرساء مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية، بما يضمن لها تقديم معلومات محاسبية صادقة وشفافة تعكس حقيقة وضعها المالي إلى كافة مستخدميها. إذن معلومة المحاسبية ذات جودة في لها تأثير إيجابي في رفع كفاءة السوق المالي في ظل تطبيق نظام الحوكمة من خلال ميثاق الحكم الراشد.

من دراسات المذكورة أعلاه، توجد دراستين تؤكد تأثير إيجابي للنظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر مع الزامية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات للتقليل من الفساد المالي، إضافة لتقليل من البروقراطية. على العكس بقية الدراسات التي تؤكد غياب الأثر الإيجابي للنظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر، لتأتي دراستنا أولا لتغطية الفجوة الزمنية التي لم تغطها هذه الدراسة و لتحقق من وجود أو غياب اثر إيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاء بورصة الجزائر.

2.مدى تطابق النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية: ستيم في هذا الجزء تعريف النظام المحاسبي المالي وكذا الإشارة لمدى تطابقه مع معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS).

1.2-ماهية النظام المحاسبي المالي: تعرف المحاسبة المالية بأنها (Loi №07-11 correspondant le système comptable financier، 2007): "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تبرز صورة وفية عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة"؛ حيث يمكن تحديد خصائص المحاسبة المالية فيما يلي:

- التركيز على الجانب المالي أكثر من الجانب المحاسبي مما يعكس صورة وفية لوضعية المؤسسة المالية ويتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الدولي؛
- تصنيف، تقييم، تسجيل معلومات مالية وفقا للمعايير المحاسبية لتوفير قوائم مالية مقروءة عالميا تمكن من إجراء المقارنة الزمانية والقطاعية المتعلقة بالمركز المالي (الميزانية)، فعالية الأداء (جدول حسابات النتائج)، قدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها (جدول التدفقات النقدية).

تخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل من:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية عينية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- يستثني الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبية العمومية؛
- الوحدات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها ونشاطها عتبة معينة يمكنها مسك دفاترها

يطبق نظام المحاسبي المالي بصفة إلزامية على المؤسسات ذات الشكل القانوني، عكس المعايير الدولية للمحاسبة التي تطبق بصفة إلزامية إلا على الشركات المدرجة في البورصة أما الشركات الأخرى فهي مخيرة؛ إذن فالمعايير لا تحظى بالقوة الإلزامية نتيجة عدم ارتباطها بأي تشريعات خاصة.

2.2-مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبية: ستتم المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على مستوى المستخدمين، الفروض والمبادئ، المعايير، والخصائص النوعية.

- **مدى التطابق من حيث مستخدمي المعلومة المالية:** تركز معايير المحاسبة الدولية على المستثمرين والمقرضين نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق المال، حيث تكفل معلومات تسهل عليهم المقارنة بين الوحدات الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة. لكن النظام المحاسبي المالي لم يذكرهم صراحة رغم من أن مشروع إعداده الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة لسنة 2005 قد حصرهم في: المسيرين، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية، أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين)، البنوك، إدارة الضرائب والإحصاء، الموردين، الزبائن، العمال، الجمهور.
- **مدى التطابق من حيث الفروض والمبادئ المحاسبية:** المبادئ والفروض التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية وهناك بعض الاختلافات الاصطلاحية الناتجة عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي.
- **مدى التطابق من حيث المعايير المحاسبية:** حددت المعايير الجزائرية في أربعة مجموعات وفقا للمادة 30 من المرسوم التنفيذي 08-156 ولكن لم تحدد علاقتها بالمعايير الدولية وترك الأمر ضمن ثلاث احتمالات، هي:

✓ الاحتمال الأول: أن الجزائر ستطبق المعايير تدريجيا وما جاء من المعايير الجزائرية هو اختيار فقط ما يتلاءم مع معايير الاقتصاد الجزائري.

✓ الاحتمال الثاني: أن المعايير الجزائرية تتطابق مع المعايير الدولية لكنها موضوعة على أساس مجموعات أساسية للعمليات أو نوع النشاط؛ أي أنها مدمجة مع معايير أخرى دون الاحتفاظ بترقيم دولي.

✓ الاحتمال الثالث: أنّ الجزائر أسست معايير خاصة بها وفي حالة غياب معيار وطني يعالج عملية معينة يتم اللجوء إلى المعايير الدولية.

تمّ ترجيح الاحتمال الأول المتمثل في أن الجزائر تطبق جزءا من المعايير المحاسبية الدولية لكن الإشكال يكمن فيما إذا كانت هذه المعايير تتطابق مع طبيعة الاقتصاد والبيئة الجزائرية؟، وهل سيكون لها نفس الأثر الذي حققه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في أسوق المالية واقتصادات الدول التي تبنت المعايير؟

- **مدى التطابق من حيث الخصائص النوعية:** أورد النظام المحاسبي المالي خاصية الملاءمة، المصداقية، قابلية المقارنة، معلومة واضحة وسهلة الفهم. نظرا لاستهدافه المستثمرين فقد توسع النظام المحاسبي المالي في ذكرها مقارنة بسابقه أي المخطط المحاسبي الوطني الذي اكتفى بخاصية الموضوعية فقط، لكن النظام المحاسبي المالي

اقتصر على تعريفها كمصطلحات في الملحق رقم 03 من القرار المؤرخ في 25 مارس 2009 في حين أنها في صلب الإطار التصوري للمعايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS).

3. كفاءة السوق المالي وعلاقة معايير المحاسبة الدولية بها:

1.3 كفاءة السوق المالي وخصائصها: عرفها (الجبور، 2005، صفحة 7) أنها:" السوق الذي تمتع بقدر العالي من المرونة ويسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية نتيجة التغيرات في نتائج تحليل المعلومات والبيانات المتدفقة إلى السوق، والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التعادل بن القيمة السوقية والقيمة الحقيقة للورقة المالية"؛ إذن السوق المالية الكفء هي التي تأثر فيها المعلومة المالية على قيمة الأوراق المالية بحيث أنها تحقق التساوي بين القيمة العادلة للورقة وقيمتها الحقيقة؛ حيث تتوافر فيها حسب (غريب، 2017، صفحة 159) الخصائص التالية:

- وجود عدد كبير من المستثمرين؛
- يتسم المتعاملون في السوق بالرشادة؛
- المعلومات متاحة للجميع بدون تكلفة؛
- غياب القيود على المتعاملين أي الحرية الكاملة في التعامل؛
- عدم تحقيق المستمرين لأرباح غير عادية لأن العائد كفي لتغطية المخاطر.

2.3 علاقة المعايير المحاسبة الدولية بكفاءة السوق المالي: قبل تحديد هذه العلاقة وجب تحديد مدى فعالية وجدوى تطبيق معايير المحاسبة دولية على اقتصاديات الدول النامية؛ وذلك لتحديد الأثار المتوقعة للنظام المحاسبي المالي الذي يتقارب بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على كفاءة السوق المالي.

- **جدوى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية:** تهدف المعايير المحاسبة الدولية لتسهيل إجراءات انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر أو تكريس مظاهر العولمة المالية.،حيث ترى دراسة (BELKAQUI, 1998, pp. 179-180) أن: "تبني المعايير يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج وإعداد المعايير المحاسبية كما يساهم في تحقيق عملية التوافق المحاسبي الدولي، وتسهيل التفاعل الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وتوفير معايير محاسبية ذات جودة للمحاسبين"، لكن الباحثين اختلفوا حول جدوى تطبيق المعايير المحاسبية وتحقيقها منافع اقتصادية في الدول النامية، حيث:

✓ الرأي الأول: وجود أثر إيجابي: خلصت دراسة (العبادي، 2007) على الأردن كدولة نامية "أن تبني المعايير المحاسبية يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي وبالتالي تحسين اقتصاد نتيجة ارتفاع ثقة المستثمرين الأجنبي في القوائم المالية الأردنية معدة وفقا لمعايير الذي يفتح لها باب الدخول في الأسواق الخارجية وشرط نجاح جميع الاتفاقيات الدولية".

✓ الرأي الثاني: غياب الأثر الإيجابي: الذي بررته دراسة (JC, 1982, pp. 68-88): "بالنظر إلى العلاقة بين المحاسبة المالية وبيئة. أن المعايير المحاسبية الدولية ليست لدول النامية، بل أتت للإجابة على متطلبات اقتصاديات الدول المتطورة التي تتميز بوجود واسع لقطاع الخاص وأسواق المالية المتطورة"، حيث مخرجات النظام المحاسبي المالي توجه للمساعدة مختلف المستخدمين خاصة منهم المستثمرين على عكس الدول النامية الذي يعبر عن وضعية مختلفة تماما، أين القطاع الاقتصادي موجه للدولة ومهمة الأساسية للمحاسبة هي التخطيط والرقابة، ومنه فأن الدول النامية لا تحقق المنافع التي ذكرتها دراسة (Brown, 1990, pp. 89-90) من تطبيق المعايير المحاسبية:

- تحسين جودة المعلومة المالية وافتتاح قابليتها لمختلف المستعملين؛
- توفير مناخ من الثقة لدى المستثمرين لاختيار الفرص السانحة؛
- توظيف الأموال بطريقة كفأة؛
- التقليل من تكلفة رأسمال في المؤسسات؛
- تدعيم النمو والاستقرار وتنافسية الاقتصادية للبلد؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الدولية والمحلية.

- **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على كفاءة السوق المالي:** أكدت دراسة (مليكة، 2005) تأثر معلومات المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية على سير الحسن وكفاءة السوق المالي وفق ثلاثة جوانب:

✓ تكافؤ المعلومات المالية: يحدث مشكل عدم تكافؤ المعلومة المالية بامتلاك بعض المتعاملين أو الأشخاص لمعلومات غير متوافرة أو متاحة لغيرهم، والتي تظهر في علاقات الوكالة بين المسيرين والمساهمين والمستثمرين، حيث أن توفير معلومة مالية ذات جودة تخفض من حالة عدم التأكد وتحل مشكلة عدم التماثل المعلومة المالية لدي المستثمرين مما يشجعهم على القيام بالمبادلات والمعاملات، هذا ما يؤثر حتما على حجم ونشاط السوق المالي وتطوره ويحسن جودة المعلومة فيساهم في التوزيع الأمثل للمخاطر وبالتالي على تخصيص الأمثل للموارد النادرة. من هنا يكون السوق المالي قناة لتحقق الفرص السانحة للاستثمار وبالتالي يعزز من وضعية السوق المالي والنمو الاقتصادي.

✓ المعلومة المالية وتكلفة رأسمال: نتيجة صعوبة تحديد العلاقة المباشرة لآثر المعلومة ومقدار عدم تماثل المعلومة اختار بعض العلماء دراسة العلاقة بين المعلومة المالية وتكلفة رأسمال، حيث خلصت في مجملها أن المعلومة المالية ذات الجودة تسمح للمستثمرين بتحديد الأولويات وتشجع على تحقيق المبادلات، مما يؤدي إلى تحقيق سيولة في السوق المالي وارتفاعها، ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأسمال وقد أيد هذا الرأي (SofiaBULGARIA, 2012, pp. 83-96) بتطبيق نموذج الانحدار على 121 شركة سويسرية أكدت أن الزيادة مستوى الإفصاح تؤدي إلى التخفيض في تكلفة رأسمال.

المعلومة المالية وحوكمة الشركات: تعد جودة المعلومة المالية هي مفتاح أساسي لصحة الحوكمة. فهي كأداة لمراقبة ممارسات الإدارة وضمان الأداء الجيد، حيث تساهم حسب دراسة (Luohe, 2005, pp. 12-13) بـ:

- السماح للمحليين بتقييم المخاطر وتأثير على قراراتهم؛
- يمكن متخذ القرارات أو واضعي السياسات من تقديم أثر تنظيمات الجديدة على جودة المعلومة المالي، بالإضافة إلى مسؤولي سوق المالي لتحقق من جودة المعلومات شركات المسجلة من أجل المزيد من التحقق؛
- تستخدم من طرف الإداريين من أجل تحديد التكاليف والأرباح لاقتراح نظام أو نموذج الحالي للتحسين من جودة المعلومة.

بخصوص بيئة الأعمال الجزائرية اكدت دراسة (رحال، 2018، صفحة 295) على بورصة الجزائر أن تطبيق النظام المحاسبي ينتج معلومة المحاسبية ذات جودة في لها تأثير إيجابي في رفع كفاءة السوق المالي في ظل تطبيق نظام الحوكمة من خلال ميثاق الحكم الراشد.

4.دراسة الأثر التأثيري لتطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائرخلال الفترة (2010-2024): لقياس كفاءة بورصة الجزائر نقترح ثلاثة مؤشرات هي: عدد المؤسسات المدرجة أو المسجلة في البورصة، مؤشر السيولة، مؤشر الرأسمال السوقي.

1.4-مؤشر عدد المؤسسات المدرجة في البورصة: يعكس هذا المؤشر مدى اتساع حجم السوق أي زيادة حجم الاستثمارات المتداولة بزيادة عدد الشركات المدرجة يرفع من كفاءة السوق المالي، الجدول الموالي يلخص تطور المؤشر المدروس.

الجدول رقم (01): عدد المؤسسات المسجلة ببورصة الجزائر(2010-2024)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المؤسسات المدرجة	2	3	3	4	4	4	5	5	6	6	5	5	5	5	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لسوق المالي الجزائري:www.sgbv.dz ، تاريخ الاطلاع: 12/ 2025/01.

حسب البيانات المتاحة، سنة 2010 كان هناك مؤسستين مدرجة بالبورصة هي: مؤسسة صيدال، مجمع الأوراسي، انضمت بعدها سنة 2011مؤسسة أليانس للتأمينات، ومجمع رويبة للمشروبات سنة 2013 الذي انسحب سنة 2020. لينضم لها سنة 2016 مؤسسة بيوفارم ومؤسسة أوم انفست الناشطة في قطاع السياحة سنة 2018 لتمثل فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبنك القرض الوطني الشعبي في مارس 2024بنظر إلى تطور عدد المؤسسات المدرجة (3 مؤسسة) خلال 14 سنة واحدة منهم انسحبت فإن هذا العدد ضئيل جيدا مقارنة مع نظيره في الأسواق المالية لدول النامية والمتقدمة؛ فحسب دراسة (يحي، 2016، صفحة 62) كان عدد الشركات المدرجة في بورصة تونس من 2009-الى 2015 هو 17 شركة. يمكن ارجاع ذلك:

- عدم استيفاء المؤسسات الجزائرية لشروط الدخول لسوق المالي نتيجة وضعيتها المالية المزرية التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة نتيجة أزمة كورونا من 2019إلى 2022؛
- غياب ثقافة وجرأة طرح أسهم أو سندات في السوق المالي لدى أرباب الأعمال نظرا لغياب الطلب على المنتجات المالية أو لعدم ثقة الجمهور أو المستمرين في فكرة التداول بالسوق المالي وتفضيلهم الاستثمار الحقيقي في العقار أو الذهب، وإما لضعف القوة الشرائية.

من حيث قطاع نشاط المؤسسات المدرجة، لن يكون فيه تنوع نتيجة التطور الضعيف لعدد المؤسسات المسجلة فثنتان منها تنشط في قطاع الصيدلاني (بيوفارم، صيدال)، واحدة قطاع التأمينات (أليانس)، واحدة فندقة (مجمع الأوراسي)، واحدة قطاع بنكي(القرض الشعبي الوطني)، وواحدة في قطاع السياحة (اوم نفاست).

بناء الى ما سبق، نلاحظ أنه بتطبيق معيار زيادة عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة المدروسة؛ فإن بورصة الجزائر غير كفء.

2.4-مؤشر سيولة السوق: الذي يتم التعبير عنه بواسطة قيمة التداول في السوق المالي منذ تطبق النظام المحاسبي المالي كما تظهره بيانات الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): قيم التداول في بورصة الجزائر (2010-2024)

السنة	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
2010	11 985 965,00	125
2011	185 118 435,00	413
2012	36 038 865,00	143
2013	49 116 990,00	132
2014	41 410 340,00	251
2015	1 251 956 825,00	259
2016	805 500 430,00	339
2017	302 261 260,00	438
2018	206 127 271,00	444
2019	248 990 023,00	437
2020	78 458 464,00	179
2021	127 907 601,00	219
2022	138 294 131,00	211
2023	508 909 755,00	283
2024	.00.2 761 009 270	1 250

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لسوق المالي الجزائري:www.sgbv.dz ، تاريخ الاطلاع: 2025/02/05.

عند بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 كانت القيمة المتداولة تقارب 11 مليون دينار جزائري وعدد الصفقات المبرمة في أقل قيمة 125 صفقة، وبعدها ارتفعت القيمة المتداولة بشكل ملحوظ سنة 2011 لتعاود الانخفاض وعودة الارتفاع سنة 2015 ما يعادل 1251 مليون دينار جزائري، والتي تعتبر القمة المتداولة ضعيفة أمام الأسواق المالية لدول المتقدمة وحتى النامية. وتنخفض مرة أخرى رغم ادراج وتسجيل مؤسسة بيوفارم سنة 2016 وشركة اوم انفست سنة 2018 إلى 78 مليون دينار بعدها تنتعش قليلا سنة 2020 و2021 وتحقق أعلى قيمة لها طيلة فترة الدراسة سنة 2024، من المعطيات الجدول رقم (02) لا يمكن الجزم أزمة الصحية لكورونا قد أثرت على حجم التداول؛ لأنه أولا لا وجود نشاط عالي لبورصة الجزائر كما أن القيمة متداولة بلغت 248 مليون دينار جزائري سنة 2019 وهي مرتفعة مقارنة مع مثيلتها سنة 2018.

هنا نلخص أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يرفع من سيولة بورصة الجزائر بمستوى المطلوب أي انخفاض كفاءتها وركود نشاطها.

3.4-رأسمال السوقي: يعبر هذا المؤشر عن القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، حيث يعكس ارتفاعه اتساع القاعدة الاستثمارية وزيادة فرص تعبئة الموارد وتوزيع المخاطر عبر الاستثمارات المتنوعة مما يزيد من كفاءة السوق المالي. يبين الرسم البياني التالي التغيرات الحاصلة على رأسمال السوقي في بورصة الجزائر منذ دخول النظام المحاسبي المالي نطاق التنفيذ.

الشكل رقم(02): رأسمال السوقي في بورصة الجزائر(2010-2024)

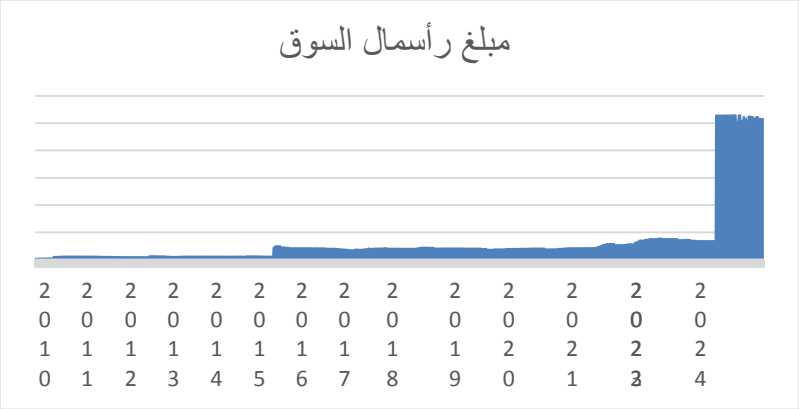

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لسوق المالي الجزائري:www.sgbv.dz ، تاريخ الاطلاع: 2025/02/25.

بالنظر للرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن مستوى الرأسملة متذبذب بين الارتفاع والانخفاض؛ حيث بلغت قيمته سنة 2010 بـ7400 مليون دينار جزائري، و ارتفعت سنة 2011 لكن الطفرة كانت سنة 2016 بقيمة 53022 مليون دينار جزائري بتزامن مع ادراج مؤسسة بيوفارم في البورصة وواصل التذبذب ليصل لأكبر قيمة له أواخر سنة 2024 بـ 532 ألف مليون دينار جزائري.

إذن تطور رأسمال السوقي غير ثابت ومتذبذب رغم ذلك ارتفع بـ 71 مرة لكن مع انخفاض السيولة المنخفضة وعدد المؤسسات المدرجة؛ نستخلص عدم كفاءة بورصة الجزائر وضعفها في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حتى أنها لا تدرج ضمن التقارير السنوية لصندوق النقد العربي التي تعنى بمتابعة أنشطة أسواق المال العربية مقارنة مع نظيرتها في مصر، فلسطين، تونس ،.... يمكن تبرير عجز النظام المحاسبي المالي في تحقيق اثر إيجابي على كفاءة بورصة الجزائر حسب دراسة (BELKHAROUBI, 2011) ، في:

- اقتصاد مرتبط ارتباط تام بالأنشطة غير رسمية، بالإضافة إلى قيود السرية وعدم الشفافية التي يسود الاقتصاد والمؤسسات الجزائرية؛
- اقتصاد غير موجه لأولويات للمستثمرين، نموذج لا يتلاءم وأصحاب المدخرات بدرجة الأولى. وفرص النادرة لتعبئة المدخلات العامة المتعلقة بإصدار الأوراق المالية والسندات؛
- ضعف السوق المالي الذي يعد مكان تحديد وتقييم سندات الديون المصدرة من طرف المؤسسات، كما أن حجم المبادلات حد محدود؛
- قيود متعلقة بهيكل نموذج التمويل، نداء أو الاستدعاء الاستثنائي للتمويل عن طريق إصدار سندات وتمويل الميزانيات، في حين أن النظام المحاسبي المالي ما هو إلا مجرد تنظيم رسمي للتدفقات المالية حسب الطبيعة موازنة الشركات بغض النظر عن وضعهم القانوني.

نضيف إلى ما سبق أن أهم معوق يقف أمام النظام المحاسبي المالي هو البيروقراطية والفساد المحاسبي الاداري لأن تكريس النظام المحاسبي المالي يرتبط بالدرجة الأولى بالضمير المسؤول عن إعداد القوائم المالية إذ لا فائدة ترجى دون الحصول على معلومات مالية شفافة. كما أن تفعيل النظام المحاسبي للبلد وتحقيقه كفاءة السوق المالي يتطلب منظومة متكاملة مساندة له، وتتمثل في: وجود مناخ سياسي مستقر، بيئة اقتصادية ملائمة، طلب وعرض كافي الوافي للأسهم،

سياسات جبائية محفزة للمستثمرين في البورصة، وجود وسطاء ماليين أكفاء، نظام قانوني متطور وعادل، معايير محاسبية معدة بشكل جيد من أجل إنتاج معلومة مالية جيدة، إعداد معايير تدقيق جيدة. إن ذكر هذه الشروط يجعلنا نتساءل عن مدى توافرها في الجزائر.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذا المقال الإجابة عن الإشكالية التي مفادها: " ما نوع الآثر التأثيري لتطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر؟ "، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تم تطبيق النظام المحاسبي المالي لتوفير معلومات مالية ذات خصائص نوعية جيدة تسهل انتقال رؤوس الأموال وتشجع الاستثمار الوطني والأجنبي عبر السوق المالي؛ حيث نلاحظ تقارب كبير بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.
- في ظل الكفاءة تسمح المعلومات المتاحة في السوق المالي بتسعير المنتجات المالية بقيمة جوهرية تعطي المستثمر عائد يعوضه عن المخاطر؛ حيث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ينتج معلومات مالية تساعد في تحقيق الكفاءة من خلال تكافؤ المعلومة المالية، تخفيض تكلفة رأس المال، إرساء قواعد الحوكمة فعالة.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي توافق مع معايير المحاسبة لم يكن كاف لتحقيق الأثر المنشود في الرفع من كفاءة بورصة الجزائر؛ حيث نلاحظ غياب الأثر من خلال مؤشرات كفاءة السوق المدروسة المتمثلة في: عدد المؤسسات المدرجة، سيولة السوق المعبر عنها بقيمة التداول، والرأسمال السوقي. هنا من المطلوب إعادة النظر فيما جاء به النظام المحاسبي المالي، أو في المنظومة القانونية، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ككل.

بناءا على النتائج السابقة التي تدل عن غياب الأثر التاثيري الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على كفاءة بورصة الجزائر نقدم التوصيات التالية:

- إلزامية تحيين النظام المحاسبي المالي والتشريعات المحاسبية والتجارية بما يتوافق مع تقارير المحاسبة المالية (IFRS)لتوفير مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي وزيادة حجم معاملات ببورصة الجزائر؛
- تجديد النظام المحاسبي المالي بما يتناسب مع بيئة الأعمال الجزائرية، والتحول الى الرقمنة لزيادة من شفافية وأمن المعاملات، إضافة لتخلص من البيروقراطية وتشجيع المستثمرين الجزائرين على التداول في البورصة؛
- نشر وتعزيز تقافة التداول في البورصة لدى رواد الأعمال وكذا الأفراد عن طريق منصات التواصل الاجتماعي ودعم الترندات المشجعة للتداول في بورصة؛
- فتح المجال للاستفادة من تجارب البورصات العربية فيما يخص استخدام التقنيات الحديثة لتسهيل تداول الأسهم والرفع من كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية وزيادة الشفافية؛
- فرض تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المسعرة بالبورصة حرصا على توفير معلومات ذات جودة والتي تعتبر كضمانات كافية للمستثمرين لترشيد قراراتهم.

6. قائمة المراجع:

Loi №07-11 correspondant le système comptable financier. (2007, novenbre 25). *journal officiel№74.*, pp. Article № 03,.

BELKAQUI, A. (1998). THE NEW ENVIRENMENT IN INTERNATIONAL ACCOUNTING: ISSUES AND PRACTICES. pp. 179- 180.

BELKHAROUBI, H. (2011). *Convergence des systèmes d'information comptable et intégration financière :Contraintes d'un processus.* Récupéré sur ttp://www.iefpedia.com/france/wp-content/uploads/2009/12/Convergence-des-syst%C3%A8mes-d%E2%80%99information-comptable-et-int%C3%A9gration-financi%C3%A8re-Contraintes-d%E2%80%99un-processus.-%E2%80%93-BELKHARROUBI-Hocine.pdf.

Brown, V. H. (1990, septembre). NORMES COMPTABLEA :LEURS ECONOMIQUES ET SOCIALES CONSEQUENCES. *comptabilitè horizans, 4*(3), pp. 89-90.

JC, S. .. (1982). ACCOUNTING STANDARDS IN DEVELOPING COUNTRIES. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ACCOUNTING, 1*, pp. 68-88.

Luohe, E. l. (2005). Gouvernance Et Qualitè de l'Information Financiere. *Article Généraux De Gestion, 30*(3), pp. 12-13.

SofiaBULGARIA, E. P. (2012). Relation Ship between cost equity capital and volutary corporate disclosures. *international journal of ecomonic journal of economics and finance, 4*(3), pp. 83-96.

دريد أل شبب، عبد الرحمان الجبور. (2005). همية تطوير هيئة رقابة على الأوراق المالية لرفع من كفاءة السوق المالي. *المؤتمر الرابع الريادة والابداع لاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة* (صفحة 7). الأردن: جامعة الزيتونة الاردنية.

رحال، ف .(2018) .*حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبيةو انعكاسها على كفاءة الأسواق المالية* .ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

شقبقب عيسى، ادغار يحي. (2016). محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، صفحة 62.

ظاهر القشي و هيثم العبادي. (2007). آثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غريب، خ. ا ,2017) .ديسمبر .(علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .*المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*.159 .p ,(07)

هشام دغموم ، شبايكي مليكة. (2005). دور معايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS.